

تفريغ الدرس الرابع من التعليق على كتاب: "تهذيب التهذيب"

قال الشيخ علي الرّملي - حفظه الله تعالى -:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس الرابع من مجالس القراءة في "تهذيب التهذيب"، نسأل الله أن
ينفع بها.

قال المؤلف - رحمه الله -:

[الترجمة ١٢]: (خ) أي: هذا الراوي أخرج له البخاري (أحمد بن إشكاب
الحضرمي، أبو عبد الله الصفار الكوفي، نزيل مصر، وقيل اسم أبيه: معمر،
وقيل: عبید الله، وقيل اسم إشكاب: مجّمع.

روى عن: محمد بن فضيل، وأبي بكر بن عيَّاش، وشريك، وغيرهم.

وعنه: (البخاري) وهو ممن قيل فيه: لا يروي إلا عن ثقة (وأبو حاتم، وبكر
بن سهل الدِّمياطي، وأبو أمية الطَّرْسوسي، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب
بن شيبة، وقال: "كوفي ثقة") يعقوب بن شيبة: يروي عنه، ويوثِّقه، يعقوب
بن شيبة هذا: هو يعقوب بن شيبة بن الصّلت، أبو يوسف، السّدوسي،
البصري، نزيل بغداد، الحافظ الكبير، كان من كبار علماء الحديث، من طبقة

الإمام أحمد، ويحيى بن معين، قال الذهبي في كلامه عن "مسنده" - له مسند-: -قال الذهبي رحمه الله-: "ويُوضَّح علل الأحاديث" أي: يعقوب بن شيبة يذكر الأحاديث في "مسنده" ويوضَّح علل الأحاديث "ويتكلم على الرجال، ويُجرح ويعدّل بكلام مفيد عذب شاف" هذا موضع الشاهد "ويُجرح ويعدّل بكلام مفيد عذب شاف" هذا ثناء من الإمام الذهبي - رحمه الله-، وهو العلامة النقاد، ثناءً منه على هذا الإمام، قال: "بحيث إن الناظر في مسنده لا يملُّ منه، لكن قلَّ مَنْ روى عنه". فهذا أول توثيق لأحمد بن إشكاب الحضرمي، حصل عليه من يعقوب بن شيبة.

(وقال أبو زرعة: صاحب حديث) إيش يعني صاحب حديث؟ أي: يحفظ الأحاديث، قال أبو زرعة: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: "مَنْ لم يكتب عشرين ألف حديث إملاءً لم يُعدَّ صاحب حديث"، وقال هُشيم: "مَنْ لم يحفظ الحديث، ليس من أصحاب الحديث"، ولا يلزم طبعاً من ذلك أن يكون ثقة **(وقال أبو زرعة: صاحب حديث، أدركته ولم أكتب عنه)** لماذا لم يكتب عنه أبو زرعة؟ ما السبب الذي جعله لا يكتب عنه؟ الله أعلم به، لم يُبينه هنا.

(وقال أبو حاتم: ثقة مأمون صدوق) هذا توثيق ممن؟ [الجواب]: أبو حاتم الرازي، إذا وثق رجلا فعُضَّ عليه بالنواجذ.

(وقال عباس الدُّوري: كتب عنه يحيى بن معين كثيرا) هذا يدلُّ على ماذا؟ يدل على أن هذا الرجل مكثر في الحديث، وقول أبي زرعة بأنه "صاحب حديث" يدل على أنه حافظ.

(وقال البخاري: آخر ما لقيته بمصر سنة ٢١٧).

وقال ابن يونس: مات سنة سبع أو ثمان عشرة ومائتين.

قلت) الكلام للحافظ ابن حَجَر (زعم مُغلطاي أن الذي في كتاب ابن يونس: "مات سنة تسع عشرة أو ثمان عشرة" كذا هو في عدة نسخ من "التاريخ" بتقديم التاء على السين.

وقال العجلي: ثقة، وقال ابن حِبَّان في "الثقات": مات سنة سبع عشرة، ربما أخطأ) قوله هنا: "ربما أخطأ" لا يُؤثِّر فيه إذا كان ثقة، إذا علمنا بأنه ثقة "ربما أخطأ" لا تُؤثِّر فيه؛ لأنه ما من ثقة إلا وهو يُخطأ، ولكن النظر في نسبة الخطأ، وتوثيق مَنْ وثقه يدل على أنها نسبة غير معتبرة، والله أعلم.

الآن عندنا: أخرج له البخاري في "الصحيح" وروى عنه، وهو ممن قيل فيه بأنه لا يروي إلا عن ثقة، ووثقه أبو حاتم الرازي، ويعقوب بن شيبه، والعجلي، وأدخله ابن حبان في "الثقات"، وروى عنه يحيى بن معين كثيرا، وقال فيه أبو زرعة "صاحب حديث"، فمثل هذا يقال فيه: "ثقة حافظ".

قال فيه الذهبي تلخيصا لما وقف عليه من كلام أهل العلم: "وكان حجة، كثيرا"، وقال الحافظ: "ثقة حافظ" هذا هو الصواب في تلخيص كلام الأئمة في "أحمد بن إشكاب".

ثم قال - رحمه الله -:

[الترجمة ١٣]: (بخ) أي: هذا الراوي أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"، كتاب البخاري اسمه "الأدب" لكن العلماء أطلقوا عليه "الأدب المفرد" لينبهوا على أنه كتاب مفرد عما في "الصحيح" (أحمد بن أيوب بن راشد الضبي، الشعيري، البصري).

روى عن: عبد الوارث بن سعيد، وشبابة.

وعنه: البخاري في كتاب "الأدب"، وأبو زرعة، والحسن بن علي المَعْمَرِي،
وأبو يعلى، وغيرهم.

قلت: وروى عنه عبد الله بن أحمد في "زيادات المسند" طبعاً عبد الله بن أحمد في "زيادات المسند" عرفنا ما كان من "المسند"؛ مسند الإمام أحمد من الأحاديث، وما كان من زيادات ابنه: عبد الله، قلنا: إذا كان شيخ عبد الله هو أبوه فهذا الحديث يُعتبر من المسند، أما إذا كان شيخ عبد الله غير أبيه، فهنا يكون من زيادات عبد الله بن أحمد بن حنبل **(ذكره ابن حبان في "الثقات" فقال: "ربما أغرب"، وكنّاه أبا الحسن).**

إذن الآن: هذا ما وقفنا عليه من كلام أهل العلم في هذا الراوي؛ خلاصة ما عندنا في هذا الراوي: أدخله ابن حبان في "الثقات" وقال: (ربما أغرب)، وروى عنه ثلاثة ممن قيل فيهم: لا يروون إلا عن ثقة: البخاري، وأبو زرعة، وعبد الله بن الإمام أحمد، ولم يُخرِّج له أحد من أصحاب الكتب الستة، في كتبهم الستة، لم يُخرِّج له إلا البخاري في "الأدب المفرد" أي: ليس من الكتب الستة، فهل يُحتج بمثل هذا؟ وهل يُكتفى بالقرائن التي ذكرناها؟

[الجواب]: محلُّ خلاف بين أهل العلم.

قال فيه الحافظ - الحافظ ابن حجر - ملخصاً لما وقف عليه من كلام أهل العلم في هذا الرجل، قال فيه: "مقبول" أي: إذا تُوبع يُقبل حديثه، وإلا فلا، كما بيّن ذلك في مقدمة "تقريب التهذيب"، وهكذا عادة الحافظ ابن حجر، غالباً "مجهول الحال" عنده يقول فيه "مقبول"، فإذن: الحافظ ابن حجر لم يكتف بالقرائن التي ذكرناها، ولم يحتجّ به.

وقال فيه الذهبي في "تاريخ الإسلام": "ثقة"؛ فالظاهر من الذهبي أنه اكتفى بهذه القرائن، أو أنه وقف على ما لم نقف عليه، الله أعلم.
وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": "ضعيف".

[و] قال الشيخ الألباني رحمه الله في "الضعيفة" وهي من أحسن وأجود كتب الشيخ رحمه الله، قال هذا الكلام متعباً كلام الهيثمي: "لم أجد من صرح بتضعيفه من الأئمة المتقدمين، ولا من وثقه منهم، نعم أورده ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أغرب. وهذا ليس بجرح" أي: قوله: ربما أغرب "كما أن إيراده في الثقات ليس بتوثيق معتمد" كلام متين إلى الآن "كما سبق، فالحق أن الرجل في عداد مجهولي العدالة؛ ولذلك لم يوثقه الحافظ في التقريب، ولم يُضعّفه، بل قال فيه: مقبول. إشارة إلى ما ذكرته" أي: إشارة إلى جهالته.

الخلاصة: أن الصواب مع الحافظ ابن حجر، والشيخ الألباني رحمه الله، أن الرجل "مجهول الحال"، والقرائن التي ذكرت لا تكفي لتوثيقه، ومن وثقه له وجه قوي. والله أعلم

ثم قال المؤلف - رحمه الله -^١:

[الترجمة ١٤]: (ت ق) أي: هذا الراوي أخرج له الترمذي، وأخرج له أيضا ابن ماجه (أحمد بن بديل بن قريش بن بديل بن الحارث، أبو جعفر اليامي، قاضي الكوفة، وهمدان) كذا وقع هنا في "تهذيب التهذيب" (همدان) - بالبدال المهملة -، والصواب ما في "تهذيب الكمال": "همدان" - بالذال المعجمة -، والفرق بينهما: أن همدان - بالذال - قبيلة من اليمن؛ قبيلة كبيرة من اليمن، وهمدان - بالذال - مدينة في إيران اليوم، هذا الفرق بينهما، فهو كان قاضي همدان - بفتح الميم وبالذال المعجمة -، أما همدان - بسكون الميم والذال المهملة -.

^١ الدقيقة: ١٣.

(روى عن: أبي بكر بن عياش، وحفص بن غياث، وابن نُمير، ووُكيع، وأبي أسامة، وابن إدريس، وغيرهم.

روى عنه: الترمذي، وابن ماجه، وإبراهيم بن دينار -صاحبُه-، وعلي بن عيسى بن الجراح الوزير، وابن صاعد، وأبو بكر صاحب أبي صخرة، وجماعة.

قال النسائي: لا بأس به) أي: أنه وسط، يُحسّن حديثه.

(وقال ابن أبي حاتم) انتبه: يوجد فرق بين قول أبي حاتم، وقول ابن أبي حاتم (وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق) قلنا: المتكلم ابن أبي حاتم، وقوله: "محله الصدق" يعني: عند ابن أبي حاتم "يُكتب حديثه، ويُنظر فيه" كما قال هو، أي: يُكتب حديثه، ويُختبر؛ يُنظر حاله؛ حال حفظه، حتى يُعرف ضبطه، "فهذه العبارة لا تُشعر بالضبط" قاله ابن الملقّن في "المقنع".

(وقال ابن عُقدة: رأيت إبراهيم بن إسحاق الصواف، ومحمد بن عبد الله بن سليمان، وداود بن يحيى: لا يرضونه) لكن "ابن عُقدة" هالك، لا يُعتمد عليه في النقل، فالخبر نقله لنا ابن عُقدة؛ فلا يُعتمد على هذا النقل.

(وقال ابن عدي: حدث عن حفص بن غياث، وغيره؛ أحاديث أنكرت عليه) حدث بأحاديث عند النّقاد من أهل الحديث فيها أحاديث منكّرة؛

غلط، ليست بصواب، فأنكروا عليه تحديثها، وهذا بسبب ماذا؟
[الجواب]: إما أن يكون الشخص كذابا، أو أن يكون سيء الحفظ، من هنا
تأتي الأحاديث المنكرة إذا كانت من قبله، هذا ليس بكذاب، إذن: في حفظه
شيء، لكن ما هي درجة هذا الضعف الخفيف الذي دخل في حفظه؟ ما
درجة هذه الأحاديث المنكرة التي يرويها؟ هل هي كثيرة بحيث يصل به
الحال إلى أن يُردَّ حديثه مطلقا، ولا يُقبل حتى في الشواهد والمتابعات؟ أم
أنها أخفّ من ذلك بحيث لا يُحتجّ بحديثه، لكن يُقبل في الشواهد
والمتابعات؟ أم أنها أخف من ذلك بحيث يُحتجّ بحديثه، ولكن يكون في
درجة "حسن" ويُحذَر منه؟ هذه النسبة لم تتبيّن لنا إلى الآن.

**(وقال ابن عدي: حدث عن حفص بن غياث، وغيره؛ أحاديث أنكرت
عليه، وهو ممن يُكتب حديثه على ضعفه) يعني: ابن عدي من خلال
استقراءه لحال هذا الرجل، ووجود هذه المنكرات التي وقف عليها لخص
حاله بأنه "يُكتب حديثه على ضعفه"، أي: مع أنه ضعيف إلا أنه يُكتب
حديثه للاعتبار، والاستشهاد به.**

**(وقال الدارقطني: لئن) كذا هنا؛ هكذا وقعت الكلمة المنقولة عن
الدارقطني في "تهذيب التهذيب"، ولكن في "تهذيب الكمال" قال: "فيه**

لين"، وهذه أخف؛ قوله "فيه لين" أخف من قوله "لين"، والصواب ما في "تهذيب الكمال": "فيه لين"؛ لأنه هو الموافق لما في "تاريخ بغداد"، ومثله يصلح في الشواهد والمتابعات؛ الذي يُقال "فيه لين" يصلح في الشواهد والمتابعات.

(وقال صالح جَزْرَة) تقدم التعريف به (كان يسمى: راهب الكوفة) هذا يدل على ماذا؟ يدل على أنه من العباد (فلما تقلد القضاء قال: "خُذلت على كبر السن") لما عُيِّن قاضيا، (قال: "خُذلت على كبر السن") أي: لتوليّه القضاء، فقد قال -عليه الصلاة والسلام-: "مَنْ جُعِل قاضيا بين الناس فقد ذُبِح بغير سكين" أخرجه أحمد [٧٢٦٦، ٨٨٩٨]، وأبو داود [٣٥٧٢]، وغيرهما، والحديث صحيح، أي: فقد تعرّض للذبح بتوليّه القضاء؛ وذلك إذا جَار، وظلم، ولم يحكم بشرع الله، واتبع هواه، ولهذا الحديث كان كثير من السلف -رضي الله عنهم- يفرُّون من تولي القضاء، حتى إن بعضهم يستعمل التورية للخلاص من ذلك، واليوم لقلة الورع والتقوى، وضعف الإيمان؛ صار الناس يتكالبون عليه، ولا يُبالون ما الذي سيحصل بعد ذلك.

(وقال النضر قاضي همدان) هكذا أيضاً وقعت في "تهذيب التهذيب" في
النسخة التي عندي، وهي نسخة سيئة جداً، والصواب: "همذان" كما تقدم
(ثنا أحمد بن بديل) مكتوب عندنا (ثنا) هذه اختصار لكلمة "حدثنا"،
ونحن لا نقرؤها (ثنا) نقرؤها "حدثنا (أحمد بن بديل، عن حفص بن
غياث، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- أن
النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: كان يقرأ في المغرب بـ: "قل يا أيها
الكافرون" و"قل هو الله أحد" فذكرته لأبي زرعة فقال: مَنْ حدثك؟
قلت: ابن بديل، قال: "شر له") لأن هذا من الأحاديث التي أنكرت عليه.
(قال الدارقطني: تفرد به أحمد عن حفص).

قال مُطَيَّن: مات سنة ٢٥٨. قلت) الكلام لابن حجر (ذكره النسائي في
أسماء شيوخه) فهو من شيوخ النسائي (وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:
مستقيم الحديث) ابن حبان إذا ذكر الراوي في "الثقات"، وقال: "مستقيم
الحديث" فيكون قد عرفه؛ توثيقه يكون معتبراً.

والخلاصة هنا: أن الرجل من حيث العدالة لا إشكال، لكن يبقى من حيث
الحفظ؟ في حفظه بعض الضعف، لكن ما هي درجته؟ اختلف أهل العلم

في ذلك، روى أحاديث منكراً، ولكن هل يصل سوء ضبطه إلى عدم الاحتجاج به، أم لا؟ قلنا: هذا محل خلاف.

قال الحافظ فيه: "صدوق له أوهام"؛ جمع الحافظ بين أقوال مَنْ وثق، وأقوال مَنْ ضعف، فخرج بهذه الخلاصة أنه: "صدوق له أوهام".

ونقل الذهبي كلام النسائي، وابن عدي، والدارقطني، واكتفى بهذا.

وجعل الشيخ الألباني رحمه الله كلام الحافظ، والذهبي متوافقان، وذهب إلى أنه وسط، أي: يُحسن حديثه، وهو الصواب إن شاء الله.

فالنسائي وهو من تلاميذه قال فيه "لا بأس به"، ومَنْ ضعفه، فالأمر فيه ليس بعيداً.

ثم قال - رحمه الله -:

[الترجمة ١٥]: (خ ت ق) "خ": أي: أخرج له البخاري، و"ت": أي: أخرج

له الترمذي، و"ق": أي: أخرج له ابن ماجه، لكن الآن إطلاقه لحرف "خ"

هكذا، يوهم أنه أخرج له في "الصحيح" محتجاً به، لكن الحافظ ابن حجر

في مقدمة "الفتح" قال: "أخرج له البخاري حديثاً واحداً تابعه مروان بن

معاوية، وأبو أسامة" إذن: البخاري أخرج له متابعة، ولم يُجَرِّج له احتجاجاً، وبينهما فرقٌ، لم يحتج البخاري بروايته، ولكن احتج به في الشواهد والمتابعات، ففرق بين من يُجَرِّج له في المتابعات، أو من يُجَرِّج له احتجاجاً، فهذا ممن أخرج له متابعة.

(أحمد بن بشير، القرشي، المخزومي، مولى عمرو بن حُرَيْث، ويقال: الهمداني، أبو بكر الكوفي، قدم بغداد.

روى عن: هشام بن عروة، وهاشم بن هاشم الزُّهري، وابن شُبْرُمَةَ، وعبد الله بن عمر، وإسماعيل بن خالد، وغيرهم.

روى عنه: الحسن بن عَرَفَةَ، وأبو موسى، ومحمد بن سَلَام، وأبو سعيد الأشج، ويوسف بن موسى، وغيرهم.

قال ابن مَعِين: لم يكن به بأس، وكان يُقَيَّن (أي: كان يبيع القَيْنَات، وهن الجوارى المَغْنِيَات).

(وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: عطاء بن المبارك تعرفه؟ قال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير. فتعجب وقال: لا أعرفه.

قال عثمان: أحمد كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد، وهو متروك) متروك:
أي شديد الضعف.

(قال الخطيب) البغدادي: (ليس أحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث، هو
الذي روى عن عطاء بن المبارك، ذاك بغدادي، وأما مولى عمرو بن حريث
فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفاً
بالصدق) يريد أن يُنبه الخطيب على أنه عندنا اثنان اسمهما "أحمد بن بشير"
فهو من نوع "المتفق والمفترق" لكن ظن بعضهم أن (أحمد بن بشير) واحد،
والصواب: التفريق بين مولى عمرو بن حريث، وبين البغدادي؛ البغدادي
متروك، لا إشكال، أما مولى عمرو بن حريث: وإن كان فيه شيء من
الضعف، لكن لا يصل إلى حد الترك، هذا خلاصة ما ذكره الخطيب
البغدادي.

(وقال ابن نُمير: كان صدوقاً، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، إنما
وضعه عند الناس الشُّعوبية) سيأتي تعريف الشُّعوبية (إنما وضعه عند
الناس) أي: انخفضت مكانته عند الناس، وُضعفت بسبب (الشعوبية).

(وقال أبو زرعة: صدوق).

وقال أبو حاتم: محله الصدق) قد تقدمت معنا.

(وقال النسائي: ليس بذاك القوي) وهذه الكلمة تُطلق على مَنْ كان

ضعيفاً، ولكن ضعفه ليس شديداً، أي: يصلح في الشواهد والمتابعات.

(وقال أبو بكر بن أبي داود: كان ثقة، كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا

يحدث.

وقال الدارقطني: ضعيف، يُعتبر بحديثه) وكلام الدارقطني في "تهذيب

الكَمال": "ضعيف، يُعتبر به"، وفي "سؤالات السُلَمي": سألت الدارقطني

عن أحمد بن بشير الذي يروي عن مسعر فقال: "لا بأس به"، وهذا (أحمد

بن بشير) يروي عن مسعر، فللدارقطني فيه قولان.

(وأورد له ابن عدي حديثين منكرين، قال: "وله أحاديث أخر قريبة من

هذين") في النكارة.

(قال مُطَيَّن: "أُخبرت أنه مات سنة ١٩٧ زاد غيره: "في المحرم".

قلت: الشعوبية هم الذين يفضلون العجم على العرب) كذا قال الحافظ

ابن حجر - رحمه الله -، أما الإمام ابن تيمية - رحمه الله - فقال في أثناء كلامه

عن مسألة: (وذهبت فرقة من الناس: ألاَّ فضلٌ لجنس العرب على جنس

العجم، وهؤلاء يُسمَّون الشعوبية لانتصارهم للشعوبية التي هي مُغايرة

للقبائل، كما قيل: القبائل للعرب، والشعوب للعجم، ومن الناس مَنْ قد

يُفَضَّلُ بعض أنواع العجم على العرب، والغالب أن مثل هذا الكلام لا يصدر إلا عن نوع نفاق، إما في الاعتقاد، وإما في العمل المنبعث عن هوى النفس من شبهات اقتضت ذلك، ولهذا جاء في الحديث: "حب العرب إيمان، وبغضهم نفاق" لكن الحديث هذا ضعيف (مع أن الكلام في هذه المسائل لا يكاد يخلو عن هوى للنفس، ونصيب للشيطان من الطرفين، وهذا محرم في جميع المسائل) ذكر ذلك في كتابه "اقتضاء الصراط المستقيم".
فالشعبوية: إما أن يُقال بأنهم لا يُفضلون العرب على العجم، أو أنهم يفضلون العجم على العرب كما نقله الحافظ ابن حجر، وللأسف لازالت هذه الخصلة موجودة في بعض من يعتبر نفسه من طلبة العلم، والله المستعان.

(وقوله: "يُقَيَّن" أي: يبيع القينات) كما تقدم: "المغنيات من الجواري".

(وقال ابن الجارود: تغَيَّر، وليس حديثه بشيء. وقال العُقَيْلي: ضعيف.

ونقل أبو العرب عن النسائي أنه قال: ليس به بأس).

الخلاف في هذا كالخلاف في الذي قبله؛ الخلاف في نسبة الضعف في حفظه، فالبعض جعله ممن يُحَسِّن حديثه، والبعض أنزله عن هذه المرتبة.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، له أوهام"، كالأول، وقال الذهبي: قال ابن معين: "ليس بحديثه بأس" وسكت إلى هنا، هذا مصيرٌ منه إلى أنه يُحسِّن حديثه.

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - في "الضعيفة": "فمثله قد يُحسن حديثه، وقد يُضعف بالقرائن التي تحتف به...".

فمثله - إن شاء الله - يُحسن حديثه، يُمشى، لكن عند المضائق، ووجود النكارة؛ تُحمّل عليه مباشرة.

قال ابن حجر: [الترجمة ١٦]: (تميز: أحمد بن بشير البغدادي، أبو جعفر المؤدّب) هو الذي أشار الخطيب إليه (روى عن: عطاء بن المبارك. وعنه: ابن أبي الدنيا) وهما اثنان ينبغي التفريق بينهما، وعدم الخلط فيهما، هذا متروك، وذاك - إن شاء الله - يُحسن حديثه.

نكتفي بهذا القدر اليوم.